إتمام النعمة

بتصحيح حديث

«علي باب دار الحكمة»

تأليف

السيّد حسن الحسيني

آل المجدّد الشيرازي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وليّ الفضل والنعمة، وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّدٍ نبيّ الرحمة، وعلى آله الطيّبين الطاهرين أهل العصمة، لاسيّما ابن عمّه عليٍّ باب دار الحكمة، وعلى أعدائهم الناصبين من الله النكال والنقمة.

أمّا بعد:

فهذا جزءٌ سمّيته «إتمام النعمة بتصحيح حديث: عليّ باب دار الحكمة» جمعت فيه طرق هذا الحديث وقرّرت صحّته، وزيّفت دعوى من زعم وضعه أو نكارته ـ كما اتّفق لبعض المقصّرين والقاصرين، من الغابرين والمعاصرين ـ.

والله نسأل أن يهدينا للحقّ ويرزقنا اتّباعه، وأن ينفع به أنصاره وأشياعه، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، لا ملجأ ولا منجىً منه إلاّ إليه.

اعلم ـ رحمك الله ـ أنّ هذا الحديث رواه أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وابن عبّاس، وجابر بن عبدالله الأنصاري رضي الله عنهما.

فصل

فأمّا حديث عليٍّ عليه السلام فقد ورد عنه من طريق الصنابحيّ، وعبيد الله ابن أبي رافعٍ، والشعبيّ.

١ ـ فأمّا طريق الصنابحيّ، فقد أخرجه الترمذيّ في سننه[١] وابن جرير في تهذيب الآثار[٢] عن إسماعيل بن موسى، قال: حدّثنا محمّد بن عمر الروميّ، حدّثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحيّ، عن عليٍّ عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها.

قال ابن جرير: هذا خبر صحيح سنده.

قلت:

والحقّ كما قال، فإنّ هذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح، ورجاله كلّهم ثقات.

* أمّا إسماعيل بن موسى الفزاري، فقد روى عنه البخاريّ في خلق أفعال العباد وأبو داود والترمذيّ وابن ماجة وجماعة.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق.

وقال مطيّن: كان صدوقاً.

---

(١) سنن الترمذيّ ٥|٦٣٧ ح ٣٧٢٣ كتاب المناقب، باب مناقب عليّ عليه السلام.

(٢) تهذيب الآثار ٤|١٠٤.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكره ابن حبّان في الثقات.

وقال أبو داود: صدوق في الحديث، وكان يتشيّع.

وقال ابن عديّ: إنّما أنكروا عليه الغلوّ في التشيّع[1].

على أنّه لم ينفرد بهذا الحديث عن ابن الروميّ بل تابعه عليه أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصريّ.

وقد أخرج متابعته هذه ابن بطّة في الإبانة[2]، قال: حدّثنا أبو عليّ محمّد بن أحمد الصوّاف، حدّثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصريّ، حدّثنا محمّد بن عمر الروميّ، حدّثنا شريك به.

وأخرجها العاصميّ أيضاً في زين الفتى[3]، قال: أخبرنا محمّد بن أبي زكريّا، قال: أخبرنا أبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم بن محمّد بن أحمد الواعظ ـ قراءةً عليه بنيسابور ـ، قال: أخبرنا أبو بكر هلال بن محمّد بالبصرة، قال: حدّثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصريّ، قال: حدّثنا محمّد بن عمر بن عبد الله، قال: حدّثنا شريك، عن سلمة، عن الصنابحيّ، عن عليٍّ عليه السلام ـ وذكر الحديث ـ.

وأخرجها الأنماطيّ في تاريخ الصحابة[4]، قال: حدّثنا أبو بكر بن خلاّد وفاروق الخطّابي، قالا: أخبرنا أبو مسلم الكجّي عن محمّد بن عمر الروميّ به.

---

(١) تهذيب التهذيب ١|٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢) نفحات الأزهار ١٠|٣٢٧.

(٣) نفحات الأزهار ١٠|٣٣٠.

(٤) نفحات الأزهار ١٠|٣٥١.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائيّ: تابعه ـ يعني الفزاريّ ـ أبو مسلم الكجّي وغيره على روايته عن محمّد بن عمر الروميّ[1].

* وأمّا محمّد بن عمر بن عبد الله الروميّ، فقد روى عنه البخاريّ في غير الجامع، وذكره ابن حبّان في الثقات[2]، وقال أبو حاتم: صدوق قديم، روى عن شريك حديثاً منكراً.

قلت:

يعني حديث الباب، وإنّما أنكره ـ كما أنكره البخاريّ ـ جرياً على قاعدة النواصب في إنكار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

ثـمّ إنّ تصحيح ابن جرير لهذا الحديث دالّ على توثيقـه لابن الروميّ ـ كما لا يخفى ـ.

فقول أبي زرعة فيه: شيخ فيه لين، وقول أبي داود: محمّـد بن الروميّ ضعيف[٣]، وقول ابن حبّان ـ على ما حكاه عنه ابن الجوزيّ[٤] ـ: كان يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحالٍ؛ ليس بشيء.

لأنّ ابن حبّان قد ذكره في الثقات كما مرّ، مضافاً إلى أنّه من المتعنّتين المتشدّدين فـي الجـرح، كمـا بيّـنّا ذلك فـي الإبـادة[٥]، وغايـة

---

(١) النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح: ٨٥.

(٢) الثقات ٩|٧١.

(٣) تهذيب التهذيب ١|٢٣١.

(٤) الموضوعات ١|٣٥٣.

(٥) الإبادة لحكم الوضع على حديث: «ذكرُ عليٍّ عليه السلام عبادة»، مقال منشور في نشرة «تراثنا»، العدد ٤٩| محرّم ١٤١٨ هـ، ص ٧٦ ـ ١٢٠.

مـا يمكن للخصم أن يدّعيه أنّه لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأمّا إذا توبع، فإنّ حديثه يكون ثابتاً محفوظاً، وسيأتي إن شاء الله بيان من تابعه على هذا الحديث.

وأمّا قول أبي زرعة؛ فتليين مبهم، ولا ينزل حديثه عن درجة الصحيح، وتضعيف أبي داود إيّاه جرح غير مفسَّر، فيُردّ عليه ولا كرامة.

بل قد دلّ قول الذهبيّ في ميزان الاعتدال[١] ـ بعد إيراده الحديث من طريقه ـ: ما أدري مَنْ وَضَعَه؟ على عدم اعتداده بتضعيف أبي داود له ـ مع ذكره آنفاً ـ إذ لو كان في ابن الروميّ أدنى غمزٍ لما تقاعد عن إلصاق الحديث به.

ثمّ يقال للذهبيّ: أليس من خبث السريرة وعمى البصيرة الطعن في هذا الحديث، وأنت تذعن لجودة سنده ونقاوته؟!

بل ما لك تحتار فلا تدري مَن وضعه، لا دريتَ ولا ائتَلَيْتَ، وما أحقّ أن يُنشد فيك قول أبي الطيّب:

سمّيت بالذهبيّ اليوم تسميةً * مشتقّةً من ذهاب العقل لا الذهبِ

ولعمر الله إنّ أحداً لم يضع هذا الحديث، بل قد نطق به الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلاّ وحيٌ يوحى)[٢] بَيد أنّ معشر الناصبة ـ قبّحهم الله وأخزاهم ـ لا يطيقون صبراً على سماع هذه المنقبة الشريفة وأضرابها، فيقدمون على ردّها دفعاً بالصدر (ومن أضلّ ممّن اتّبع هواه بغير هدىً من الله إنّ الله لا يهدي القوم

---

(١) ميزان الاعتدال ٣|٦٦٨.

(٢) سورة النجم ٥٣: ٣ و٤.

الظالمين)[١].

هذا، ومن الفضول اعتراض بعضهم[٢] على قول أبي حاتم في ابن الرومي: (صدوق)، بقوله: لعلّه حكم عليه بما ظهر له من حاله ولم يتبيّن ضعفه بما وقع له من مرويّاته.

فيُقال له: يا هذا! إنّ أبا حاتم من أئمّة الجرح والتعديل، وبينك وبينه من البون ألف ألف ميل، فكيف تبيّن لك ما لم يتبيَّن له؟!

وهو الذي يقول الذهبيّ في شأن توثيقاته: إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله، فإنّه لا يوثّق إلاّ رجلاً صحيح الحديث[٣].

هذا كلّه مضافاً إلى عدم تفرّد ابن الروميّ بحديث الباب، بل قد تابعه عليه محمّد بن عبد الله الرقاشي، وهو ثقة ثبت احتجّ به الشيخان والنسائي وابن ماجة، وقد أخرج متابعته عبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته على كتاب الفضائل لأبيه، قال: حدّثنا إبراهيم بن عبد الله الكجّي، عن محمّد بن عبد الله الرقاشي، قال: حدّثنا شريك بن عبد الله، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحيّ عن عليٍّ عليه السلام ، مرفوعاً: أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها[٤].

وهذا إسناد متّصل لا مطعن فيه لأحد ولا مغمز؛ لصحّته وثقة نقلته.

وتابعه أيضاً محمّد بن محمّد بن سليمان الباغنديّ، وكان ثقةً

(١) سورة القصص ٢٨: ٥٠.

(٢) النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح: ١٠٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣|٢٤٧.

(٤) كما في صحيفة ٥٢ من «دفع الارتياب»، وفي نسخة من الفضائل: ١٣٨ ح ٢٠٣ عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، وستعرف في الأصل إن شاء الله تعالى أنّ الاتّصال هو الصواب، والله أعلم.

---

(٧)

صدوقاً، أخرج متابعته ابن المغازلي في المناقب[١]، قال: أخبرنا محمّد بن أحمد بن عثمان بن الفرج، قال: أخبرنا محمّد بن المظفّر بن موسى بن عيسى الحافظ ـ إجازةً ـ، حدّثنا الباغنديّ محمّد بن محمّد بن سليمان، حدّثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد، عن الصنابحيّ، عن عليّ عليه السلام ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، قال: أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها، فمن أراد الحكمة فليأتها.

قلت:

فقول الترمذيّ في العلل الكبير[٢]: إنّ هذا الحديث لم يُرْوَ عن أحدٍ من الثقات من أصحاب شريك؛ ناشٍ عن قِصَر في الباع، وقصورٍ في الاطّلاع.

وكذا دعوى المعلّمي، حيث زعم أنّ هذا الخبر غير ثابتٍ عن شريك[٣]، وأنّ قول الترمذيّ في سننه[٤]: روى بعضهم هذا الحديث عن شريك.. إلى آخره، لا ينفي تفرّد ابن الروميّ ـ خلافاً لما ظنّه العلائي ـ لأنّ كلمة (بعضهم) تصدق بمن لا يعتدّ بمتابعته، إذ قد عرفت أنّ الحديث ثابت عن شريك بلا نزاع، وأنّ (بعضهم) ممّن يعتدّ بمتابعته، بل ممّن يحتجّ به بانفراده على رغم أنف المعلّمي ومن تبعه.

وممّن تابع ابن الروميّ أيضاً على حديثه هذا عن شريك: عبد الحميد

---

(١) مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام : ٨٧.

(٢) العلل الكبير ٢|٩٤٢، وقد ورد هذا المضمون في بعض نسخ «الجامع الصحيح» للترمذي بلفظ: ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك.

(٣) انظر: هامش «الفوائد المجموعة»: ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٤) سنن الترمذيّ ٥|٦٣٧ ـ ٦٣٨ ح ٣٧٢٣.

ابن بحر البصريّ، وقد أخرج متابعته أبو نعيم في الحلية[١]، قال: حدّثنا أبو أحمد محمّد بن أحمد الجرجاني، حدّثنا الحسن بن سفيان، حدّثنا عبد الحميد بن بحر، حدّثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحيّ، عن عليّ عليه السلام ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا دار الحكمة وعليّ بابها.

قال الحافظ الكنجي ـ بعد إخراجه الحديث من هذا الطريق ـ: هذا حديث حسن عال[٢].

وقد تبيّن بهذا بطلان دعوى بعض المتكلّفين للحديث انحصار رواية شريك برواية محمّد بن عمر الروميّ وعبد الحميد بن بحر البصريّ عنه[٣]، إذ قد عرفت أنّ الرقاشي والباغنديّ أيضاً قد رويا هذا الحديث عنه.

* وأمّا شريك بن عبد الله النخعيّ الكوفيّ، فقد وثّقه ابن معين وأبو داود وإبراهيم الحربيّ، وقال العجليّ: كوفيّ ثقة، وكان حسن الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً مأموناً، كثير الحديث[٤].

وقال الحافظ العلائيّ[٥]: شريك احتجّ به مسلم وعلّق له البخاريّ، ووثّقه يحيى بن معين والعجليّ، وزاد: حسن الحديث، وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قطّ أورع في علمه من شريك، قال العلائي: فعلى هذا يكون تفرّده حسناً. انتهى.

---

(١) حلية الأولياء ١|٦٤، الموضوعات: ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) كفاية الطالب: ١١٩.

(٣) انظر: هامش «مختصر استدراك الذهبيّ على مستدرك الحاكم» ٣|١٣٨٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٢|٤٩٦ ـ ٤٩٧.

(٥) النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح: ٨٨.

وقد تشبّث بعض الأغمار[١] للطعن في حديث شريك هذا بأُمورٍ:

الأوّل: اختلاط شريك وسوء حفظه.

وجوابه: أنّ ذلك إنّما عرض له في آخر أمره، فسماع المتقدّمين منه ليس فيه تخليط كما قال ابن حبّان في الثقات، وقال العجليّ: من سمع منه قديماً فحديثه صحيح[٢]. انتهى.

ولا نعلم أحداً ادّعى أنّ ابن الروميّ سمع من شريكٍ بعد اختلاطه، فالأصل عدمه، والله أعلم.

على أنّ الغالب على حديث شريك الصحّة والاستواء ـ كما قال ابن عديّ[٣] ـ والاختلاط إنّما وقع في بعض حديثه، بل لو كان قد انفرد بحديث الباب لَما كان ذلك بضارّنا شيئاً، إذ ليس انفراد الراوي وشذوذه ـ إذا كان ثقةً ـ من أسباب ضعفه ولا ضعف ما يرويه ـ كما تقرّر في محلّه ـ بل قد قرّر الحافظ العلائيّ أنّ تفرّد شريكٍ، حَسَنٌ ـ كما مرّ آنفاً ـ.

قلت:

وربّما صحّح الترمذيّ حديثه أو حسّنه إذا انفرد، فكيف إذا توبع في حديثه عن سلمة بن كهيل، وقد تابعه على هذا الحديث يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحيّ[٤].

---

(١) النقد الصريح لأجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٢|٤٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب ٢|٤٩٦.

(٤) العلل ـ للدارقطني ـ ٣|٢٤٧.

فإن قيل:

إنّ يحيى بن سلمة بن كهيل ضعيف.

قلنا:

هو من رجال الترمذيّ، وتضعيفه في الحديث لا يضرّه، لأنّه إن ثبت ذلك في حقّه كان ضعفه محتملاً، غير موجب لترك حديثه، فيجوز إيراد حديثه في المتابعات، على أنّ ذلك معارض بتوثيقه، فقد ذكره ابن حبّان في الثقات[١] وقوّاه الحاكم ـ كما في الميزان[٢] ـ.

وقال في المستدرك: هؤلاء الّذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثَبَتَ عندي حديثهم، لأنّي لا أستحلّ الجرح إلاّ مبيّناً، ولا أُجيزه تقليداً.

قال: والذي أختاره لطالب العلم أن يكتب حديث هؤلاء أصلاً. انتهى[٣].

فالذي يظهر من كلام الحاكم أنّه لم يعوّل على ما قيل في يحيى بن سلمة، فيكون حديثه ثابتاً عنده، بل قد صحّح حديثه في المستدرك[٤]، وقال: ترك حديث يحيى بن سلمة، عن أبيه من المحالات التي يردّها العقل، فإنه لاخلاف أنّه من أهل الصنعة، فلا ينكر لأَبيه أن يخصّه بأحاديث يتفرّد بها عنه. انتهى.

---

(١) الثقات ٧|٥٩٥.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤|٣٨٢ رقم ٩٥٢٧.

(٣) الإفادة بطرق حديث: «النظر إلى عليٍّ عليه السلام عبادة»، للسيّد عبد العزيز بن الصديق الغماري المغربي، نقلاً عن «مستدرك» الحاكم.

(٤) المستدرك على الصحيحين ٤|٦٠٧.

وقد صحّح حديثه الذهبي أيضاً في تلخيص المستدرك[١]، وقال: ترك حديث يحيى بن سلمة من المحالات التي يردّها العقل. انتهى.

قلت:

وفي هذا الكلام شهادة بثقته وصحّة حديثه إذا انفرد عن أبيه، فكيف إذا توبع على حديثه من طريق صحيح ـ كما هنا ـ؟! فتنبّه.

وقد بان لك ـ بما ذكرنا ـ ما في قول الترمذيّ في العلل الكبير[٢]: لا نعرف هذا من حديث سلمة بن كهيل من غير حديث شريك؛ من الغفلة والذهول.

هذا، مضافاً إلى ما قرّروه في علم الحديث من تصحيح حديث الراوي ـ الذي ليس له متابعون ـ بالشواهد المعنويّة، وجَرَوا على ذلك في تصحيح أحاديث في الصحيحين والموطّأ ومسند أحمد وغيرها، وقد صحّح ابن عبد البرّ وابن سيّد الناس حديث عبد الكريم بن أبي المخارق المجمع على ضعفه لوجود الشواهد المعنويّة لحديثه.

وكذلك حديث الباب، فإنّ له شواهد كثيرة يجزم الواقف عليها بصحّته، ودونك حديث ابن مسعود قال: كنت عند النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فسُئل عن عليّ عليه السلام ، فقال: قُسّمت الحكمة عشرة أجزاء فأُعطي عليٌّ تسعة أجزاء، والناس جزءاً واحداً. رواه أبو نعيم في الحلية[٣].

الثاني: تدليس شريك.

(١) المستدرك على الصحيحين ٤|٦٠٧.

(٢) العلل الكبير ٢|٩٤٢.

(٣) حلية الأولياء ١|٦٤.

والطعن في سند الحديث من هذا الوجه جهد العاجز، فلو اعتُبر هذا وأُخذ به لوجب طرح حديث الأعمش وسفيان الثوري وهشيم وغيرهم من أئمّة أهل الحديث وحفاظه، بل قد قال شعبة: ما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلاّ يدلّس، إلاّ ابن عون وعمرو بن مرّة[١].

الثالث: تشيّع شريك.

وجواب هذه الشبهة: أنّها تهمةٌ لا يعمل بها النقّاد من أهل الحديث، وإنّما هي نفثة مصدورٍ ناصبيّ ضاق ذرعاً بما ورد في عليّ عليه السلام ، فلم يجد طريقاً لردّها إلاّ بهذه الخرافة ـ كما قال شيخنا أبو اليسر جمال الدين عبد العزيز بن الصدّيق فسح الله تعالى في عمره ـ.

على أنّ هذه النسبة لم تثبت في حقّ شريك، بل قال معاوية بن صالح: سألت أحمد بن حنبل عنه؟

فقال: كان عاقلاً صدوقاً محدّثاً شديداً على أهل الريب والبدع.

وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيّع المفرط، وقد حُكي عنه خلاف ذلك.

وقال يحيى بن معين: قال شريك: ليس يقدّم عليّاً على أبي بكرٍ وعمر أحدٌ فيه خير[٢].

وأين هذا من التشيّع، فضلاً عن الغلوّ والإفراط؟!

وللنواصب في هذا الباب قاعدة بائدة وشبهة فاسدة، وهي ردّ رواية المبتدعة ـ بزعمهم ـ إذا رووا ما يؤيّد مذهبهم، وقد بيّنّا زيفها في الإبادة[٣]

(١) تهذيب التهذيب ٤|٣٨٢.

(٢) تهذيب التهذيب ٢|٤٩٧.

(٣) الإبادة لحكم الوضع على حديث: « ذكرُ عليٍّ عليه السلام عبادة »، انظر: صفحة ٩٤ ـ ٩٨ من نشرة «تراثنا» ـ العدد ٤٩ لسنة ١٤١٨ هـ.

فمن شاء فليقف عليها، والله المستعان.

* وأمّا سلمة بن كهيل بن حصين الحضرميّ الكوفيّ، فمتّفق على توثيقه، وقد أخرج له الجماعة.

* وأمّا سويد بن غَفَلَة الجعفيّ الكوفيّ، فقد احتجّ به الستّة، وقال ابن معين والعجليّ: ثقة[1].

* وأمّا عبد الرحمن بن عُسيلة الصنابحيّ، فهو ثقة من كبار التابعين احتجّ به الجماعة، ووثّقه ابن سعد والعجليّ وذكره ابن حبّان في الثقات.

وقد ثبت بما حقّقنا أنّ هذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير، فإنّ رجاله كلّهم موثّقون ـ كما عرفت ـ بل لو فرض ضعفه أيضاً، فإنّه غير قادح لِما تقرّر عند أهل هذا الشأن: من أنّ الضعيف إذا تعدّدت طرقه وكثرت شواهده مع تباين مخارجها غلب الظنّ بصدق خبر المجموع وإن كان ذلك لا يحصل بخبر كلّ واحدٍ على انفراده.

هذا، ولكنّ الترمذيّ قال ـ عقب إخراجه حديث الباب ـ: هذا حديث غريب منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحيّ، ولا نعرف هذا الحديث عن أحدٍ من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عبّاس[2]. انتهى.

قلت:

هذا هو الذي وقفنا عليه من عبارة الترمذيّ في نسخ سننه المتداولة،

---

(١) تهذيب التهذيب ٢|٤٦٠.

(٢) سنن الترمذيّ: كتاب المناقب ـ باب مناقب عليّ عليه السلام ٥|٦٣٧ ـ ٦٣٨ ح ٣٧٢٣.

ولكن في كون جميع ذلك من كلامه نظر.

أمّا قوله: «غريب» فالظاهر ـ والله أعلم ـ أنّه من كلامه، إذ قد حكاه عنه جماعة من المتقدّمين والمتأخّرين كالمحبّ الطبريّ في الرياض النضرة، والبغويّ في مصابيح السُنّة، والعلائي في النقد الصحيح، والخطيب التبريزيّ في مشكاة المصابيح، وابن الأثير الجزري في أسنى المطالب، وابن كثير في النهاية، والمناوي في فيض القدير، وآخرون غيرهم[1]

. لكنّك خبير بأنّ الغريب يجامع الصحيح، كما هو الحال في أكثر الأحاديث الصحيحة.

وأمّا قوله: «منكَر» فقد مرّ عن أبي حاتم أنّه رمى حديث الباب بالنكارة، وقال أبو عيسى في العلل الكبير[٢]: سألت محمّداً ـ يعني البخاريّ ـ عنه فلم يعرفه، وأنكر هذا الحديث.

قلت:

ما أنكر البخاريّ ولا غيره هذا الحديث إلاّ بناءً على أصلهم الفاسد الذي أسّسوه في إبطال كلّ ما ورد في فضل أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، أو أكثره، بالحكم على من روى شيئاً منه بالتشيّع والضعف والنكارة، أو ردّه بما يعارضه ويناقضه من الأحاديث الموضوعة، كما فعل الجوزجانيّ وغيره من ألدّاء النواصب ـ قبّحهم الله وأخزاهم ـ.

---

(١) الرياض النضرة ٢|١٥٩، مصابيح السُنّة ٤|١٧٤ ح ٤٧٧٢، النقد الصحيح: ٨٥، مشكاة المصابيح ـ المطبوع بهامش مرقاة المفاتيح ـ ٥|٥٧١، أسنى المطالب: ٧٠، البداية والنهاية ـ المجلّد الرابع ـ ٧|٣٥٨، فيض القدير ٣|٤٦.

(٢) العلل الكبير ٢|٩٤٢.

وقال الحافظ أبو سعيد العلائيّ في النقد الصحيح[١]: ليس هذا الحديث من الألفاظ المنكَرة التي تأباها العقول، بل هو مثال قوله صلى الله عليه وآله وسلم : أرأف أُمّتي بأُمّتي أبو بكر، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل. وقد حسّنه الترمذيّ وصحّحه غيره.

وقال الحافظ الكنجي في الكفاية[٢] ـ عقب هذا الحديث ـ: قد فُسّرت الحكمة بالسُنّة، لقوله عزّ وجلّ (وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة)[٣] يدلّ على ذلك صحّة هذا التأويل، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنّ الله تعالى أنزل عليَّ الكتاب ومثله معه، أراد بالكتاب القرآن، ومثله معه ما علّمه الله تعالى من الحكمة، وبيّن له من الأمر والنهي والحلال والحرام.

فالحكمة هي السُنّة، فلهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم : أنا دار الحكمة وعليّ بابها. انتهى.

وقال المُناوي في فيض القدير[٤] في شرح حديث الترمذيّ: أي عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو الباب الذي يُدخل منه إلى الحكمة، فناهيك بهذه المرتبة ما أسناها، وهذه المنقبة ما أعلاها. انتهى.

هذا، والذي يشهد لعدم كون هذه اللفظة من كلام أبي عيسى الترمذيّ وإنّما هي من زيادات بعض محرّفي الكلم عن مواضعه أنّ البغويّ أورد هذا الحديث في كتابه مصابيح السُنّة، وقد قال في أوّله: وما كان فيها من

ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكَراً أو موضوعاً[٥].

---

(١) النقد الصحيح: ٨٣.

(٢) كفاية الطالب: ١١٩.

(٣) سورة النساء ٤: ١١٣.

(٤) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ٣|٤٦.

(٥) مصابيح السُنّة ١|١١٠.

انتهى.

فعُلم من هذا أنّ لفظة «منكَر» زيادة منكَرة ليست من كلام الترمذيّ، وإلاّ لَما كان هذا الحديث من شرط كتاب البغويّ، بل حكى فيه عن أبي عيسى أنّه قال: غريب، وزاد عليه هو قوله: إنّ إسناده مضطرب.

ويشهد لِما ذكرنا أيضاً أنّ الفيروزآبادي حكى عن الترمذي أنّه قد حسّن هذا الحديث[١].

وحكى المحبّ الطبريّ في ذخائر العقبى[٢] عن الترمذيّ أنّه قال: حديث حسن، وفي الرياض النضرة[٣]: حسن غريب.

ثمّ إنّك لو تأمّلت إسناد حديث الباب لوجدته على شرط الحسن عند الترمذيّ، فيترجّح بذلك أنّ صاحب الجامع الصحيح قد حكم بحسنه.

قال في العلل الصغير[٤]: كلّ حديث يُروى، لا يكون في إسناده مَنْ يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذّاً، ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن. انتهى.

فإن قال قائل:

إنّ الترمذيّ لا يُعتمد على تصحيحه وتحسينه.

قيل لـه:

هذا فيما إذا تفرّد بالتصحيح أو التحسين، أمّا إذا وافقه في ذلك غيره

---

(١) أشعّة اللمعات ٤|٦٦٦، نفحات الأزهار ١٠|١٩٨ و٢٦٤.

(٢) ذخائر العقبى: ٧٧.

(٣) الرياض النضرة ٢|١٥٩.

(٤) سنن الترمذيّ (الجامع الصحيح) ٥|٧٥٨.

من أئمّة الحديث فلا[١].

وستعرف إن شاء الله تعالى أنّ من الأئمّة مَن حكم بصحّة هذا الحديث ومنهم من حسّنه، والله أعلم.

وأمّا قول الترمذي: «روى بعضهم هذا الحديث عن شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحيّ».

فقد أجاب عنه الحافظ صلاح الدين العلائي في النقد الصحيح[٢]: بأنّ سويد بن غفلة تابعيّ مخضرم، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وسمع منهم، فيكون ذكر الصنابحيّ فيه من باب المزيد في متّصل الأسانيد. انتهى.

ثمّ إنّ هذا التعليق من الترمذيّ لا يعارض حديثه المتّصل الإسناد الذي أورده في أوّل الباب، لِما عُلم بأنّ من عادته ـ غالباً ـ من تعقيب الأحاديث الصحيحة والحسنة بالأحاديث التي وقع فيها وقف أو إرسال، والأسانيد المعلّقة لا محلّ لها عند أهل الحديث.

بل قد قرّروا أنّ الحديث إذا رواه بعض الثقات الضابطين متّصلاً وبعضهم مرسَلاً، أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو أو رفعه في وقتٍ، وأرسله أو وقفه في وقت فالصحيح أنّ الحكم لمن وصله أو رفعه سواءً كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ، لأنّه زيادة ثقة وهي مقبولة، وهي طريقة الأُصوليّين والفقهاء والبخاريّ ومسلم ومحقّقي المحدّثين، وصحّحه الخطيب البغدادي ـ كما قال النوويّ ـ[٣].

(١) تحفة الأحوذيّ ١|٢٧٥.

(٢) النقد الصحيح لما اعتُرض عليه من أحاديث المصابيح: ٨٨.

(٣) شرح صحيح مسلم ١|٤٧ و٤|١٤٧.

ومن هنا ظهر بطلان تعلّق بعضهم[١] بإعلال الدارقطنيّ لحديث الباب حيث تكلّم عليه في العلل؛ فقال: هو حديث يرويه سلمة بن كهيل، واختلف عنه فرواه شريك عن سلمة، عن الصنابحيّ، عن عليّ عليه السلام ، واختلف عن شريك فقيل: عنه، عن سلمة، عن رجلٍ، عن الصنابحيّ، ورواه يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه،

عن سويد بن غفلة، عن الصنابحيّ ولم يسنده، قال: والحديث مضطرب غير ثابتٍ، وسلمة لم يسمع من الصنابحيّ[٢]. انتهى.

فإنّه لا مانع ـ من حيث الطبقة ـ أن يروي سلمة بن كهيل عن الصنابحيّ، فإن ثبت عدم سماعه منه ـ كما زعم الدارقطني ـ فإنّ المحذوف من سلسلة الإسناد هو سويد بن غفلة، كما أنّه هو الذي ورد مبهماً في الطريق الآخر الذي ساقه الدارقطنيّ ـ كما عُلم من الأسانيد المتقدّمة ـ فلا يُعدّ ذلك اضطراباً في السند للعلم بالواسطة المحذوفة.

وقد تَحصّل من ذلك أنّ الحديث متّصل الإسناد، وأنّ ما وقع فيه من الانقطاع والاضطراب الحادث فإنّما هو من وهم بعض الرواة، وأنّ حكم الدارقطني باضطراب الحديث وعدم ثبوته عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مبنيّ على مذهبه من أنّه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع، أو إرسال واتّصال حكم بالوقف والإرسال، وهذه قاعدة ضعيفة ممنوعة عند المحقّقين[٣]، وقد عرفت مذهبهم الصحيح في ذلك.

---

(١) النقد الصريح: ١٠٦، هامش «مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم» ٣|١٣٨٦.

(٢) العلل ـ للدارقطنيّ ـ ٣|٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٣) شرح صحيح مسلم ٤|١٤٦ ـ ١٤٧.

ولعلّ في قول الترمذيّ: «وفي الباب عن ابن عبّاس»، إشارة إلى أنّ الحديث وإن كان في سنده مقال ـ عند بعضهم ـ إلاّ أنّ وروده من طريق آخر عن ابن عبّاس يجبر ذلك، فتأمّل.

وبالجملة، فلم يأت أبو الفرج ابن الجوزيّ ولا غيره ممّن ردّ هذا الحديث وأبطله بعلّةٍ قادحةٍ في حديث شريك سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر ـ كما قال الحافظ أبو سعيد صلاح الدين العلائي[١] ـ.

هذا كلّه في ما يتعلّق بحديث أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الصنابحيّ.

٢ ـ وأمّا حديثه عليه السلام من طريق كاتبه عبيد الله بن أبي رافع المدني مولى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد أخرجه الإمام الشريف محمّد بن علي الحسني في كتاب مَن روى عن زيد بن علي الشهيد من التابعين[٢] عن الحسن بن زيد، عن زيد بن الحسن السبط، عن زيد بن عليّ الشهيد، عن عليّ بن الحسين، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن عليّ عليه السلام .

والحسنيّ هذا أثنى عليه الذهبي في سير أعلام النبلاء[٣]، وحكى عن شيرويه أنّه قال: ثقة صدوق.

والحسن بن زيد من رجال النسائي، وقد ذكره ابن حبّان في الثقات[٤] ووثّقه العجليّ وابن سعد[٥].

---

(١) اللآلئ المصنوعة ١|٣٣٤.

(٢) دفع الارتياب عن حديث الباب: ٥٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧|٧٧ ـ ٧٨ رقم ٤٣.

(٤) الثقات ٦|١٦٠.

(٥) تهذيب التهذيب ١|٤٨٩ ـ ٤٩٠.

وأبوه زيد بن الحسن ذكره ابن حبّان في الثقات[١] وكان من سادات بني هاشم، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة جليل[٢].

وزيد بن عليّ الشهيد أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي في مسند علي عليه السلام وابن ماجة، وذكره ابن حبّان في الثقات[٣].

وعلي بن الحسين زين العابدين عليه السلام احتجّ به الجماعة، واتّفق الأئمّة على توثيقه.

وعبيدالله بن أبي رافع أخرج له الستّة، وقال أبو حاتم والخطيب: ثقة.

وقال ابن سعد: كان ثقةً كثير الحديث، وذكره ابن حبّان في الثقات[٤].

وقال ابن تيميّة في الفرقان[٥]: إنّه من الصادقين كالحسن والحسين ومحمّد ابن الحنفية وعبيدة السلماني.

٣ ـ وأمّا حديث الشعبيّ عن عليّ عليه السلام ، فقد أخرجه أبو بكر بن مردويه في المناقب من حديث الحسن بن محمّد، عن جرير، عن محمّد ابن قيس، عن الشعبيّ، عن عليّ عليه السلام ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا دار الحكمة وعليّ بابها[٦].

قال ابن الجوزيّ[٧]: محمّد بن قيس مجهول.

---

(١) الثقات ٤|٢٤٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٢|٢٣٧، تقريب التهذيب ١|٢٧٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٢|٢٤٤، الثقات ٤|٢٥١.

(٤) الثقات ٥|٦٨.

(٥) الفرقان: ٢٦.

(٦) الموضوعات ١|٣٥٠، اللآلئ المصنوعة ١|٣٢٩.

(٧) الموضوعات ١|٣٥٣.

قلت:

هذا جهل من ابن الجوزيّ وظلمة فوق ظلماته، فإنّ محمّد بن قيس هذا، هو الأَسديّ الوالبيّ الذي روى عن سلمة بن كهيل وعامر الشعبيّ وجماعة، روى له البخاريّ في الأدب المفرد ومسلم وأبو داود والنسائيّ.

قال أحمد بن حنبل: كان وكيع إذا حدّثنا عن محمّد بن قيس الأَسديّ قال: وكان من الثقات.

وقال عبد الله بن أحمد: سُئل أبي عن محمّد بن قيس الأسدي، فقال: ثقة لا يُشكّ فيه.

وقال ابن معين وابن المديني وأبو داود والنسائي وابن سعد ويعقوب ابن سفيان: ثقة، وذكره ابن حبّان في الثقات[١]. انتهى.

بل لو كان ابن قيسٍ مجهولاً ـ كما زعم ابن الجوزيّ ـ لَما ساغ له إيراد حديثه في الموضوعات، لأنّ جهالة حال الراوي لا تقتضي وضع حديثه، ولكنّ أبا الفرج حاطب ليلٍ لا يميّز بين الغثّ والسمين، ولا يدري ما يخرج من رأسه[٢]، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم.

فلم يبق في سند هذا الحديث مطعنٌ ولا مغمزٌ سوى دعوى الإرسال، فإنّ الشعبيّ لم يسمع عليّاً عليه السلام ـ كما قيل[٣] ـ.

وتحقيق الحقّ في المقام يستدعي الكلام على ذلك بما يحتمله هذا الجزء.

---

(١) تهذيب الكمال ٢٦|٣١٨ ـ ٣٢٠، تهذيب التهذيب ٥|٢٦٤، الثقات ٧|٤٢٧.

(٢) فتح الملك العليّ: ١٦٠.

(٣) لسان الميزان ٦|٥٠٩.

فنقول ـ وبالله تعالى التوفيق ـ:

إنّ رواية الشعبيّ عن عليّ عليه السلام ثابتة عند القوم بلا ريب، كما في حديث رجم شُراحة الهمدانيّة الذي أخرجه البخاريّ في صحيحه[1]، وقد جزموا باتّصاله لثبوت اللقاء، وكونه على عهد عليّ عليه السلام قد ناهز العشرين سنة، فجاز أن يكون قد سمع حديث الباب أيضاً من عليّ عليه السلام فيُحمل على الاتّصال، ويبطل قول الدارقطني: إنّه لم يسمع من عليّ عليه السلام غير الحديث المذكور[2].

وممّا يعكّر على دعوى الدارقطنيّ، أنّ الشعبيّ روى عن خلائق من الصحابة ـ كما يُعلم ذلك من ترجمته في تهذيب الكمال ـ بل قد حكي عنه أنّه قال: أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون: عليّ وطلحة والزبير في الجنّة[3].

فيبعد حينئذٍ أن لا يكون قد سمع من عليٍّ عليه السلام سوى حديثه في الرجم، مع ثبوت لقائه وسماعه، وكونه في سنّ التحمّل، فتأمّل.

ولو تنزّلنا، فإنّ المرسَل إذا أُسند من وجهٍ آخر دلّ ذلك على صحّته ـ كما هو مختار الشافعيّ[4] ـ وقد عرفت أنّ هذا الحديث مخرّج من وجهٍ آخر بإسنادٍ متّصلٍ صحيحٍ.

بل إنّ حديث الشعبيّ لو لم يُسند من وجهٍ آخر، لكان صحيحاً

---

(١) صحيح البخاريّ ٨|٢٠٤، فتح الباري ٢٣|٢٩٠ ح ١١، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة ـ باب رجم المحصن. التبيان ١|١٦ ـ ١٧ من المقدّمة.

(٢) فتح الباري ١٢|١٢١، تهذيب التهذيب ٣|٤٨.

(٣) تهذيب الكمال ١٤|٣٤، تهذيب التهذيب ٣|٤٧.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٣٧.

مقبولاً أيضاً، فإنّ منهم من قبل مراسيل التابعين على اختلاف طبقاتهم، وهذا هو الذي يقول به مالك وجمهور أصحابه وأحمد وكلّ من يقبل المرسَل من أهل الحديث[1].

ومنهم: مَن خصّ القبول بمراسيل كبار التابعين دون صغارهم الّذين تقلّ روايتهم عن الصحابة ـ كما حكاه ابن عبد البرّ[2] ـ.

ومنهم: مَنْ فرّق بين من عُرف من عادته أنّه لا يروي إلاّ عن ثقةٍ فيقبل مرسَله، وبين مَن عُرف أنّه يُرسل

عن كلّ أحدٍ سواء كان ثقةً أو ضعيفاً فلا يقبل مرسَله، وهذا اختيار جماعةٍ كثيرين من أئمّة الجرح والتعديل كيحيى بن سعيد القطّان وعليّ بن المدينيّ وغيرهما[٣]، واختاره العلائيّ في جامع التحصيل[٤].

قلت:

فعلى كلّ واحدٍ من هذه الأقوال يتعيّن الأخذ بمراسيل الشعبيّ، بل إنّ مراسيله قد اتّصفت ـ عند العلماء ـ بالصحّة، وامتازت بالقبول مطلقاً.

قال العجليّ: مرسل الشعبيّ صحيح، لا يرسل إلاّ صحيحاً[٥].

وأخرج الشيخ الإمام أبو جعفر الطوسي رحمه الله حديث الباب في

---

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٢٨.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٢٨.

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٣٣.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٩٦.

(٥) تاريخ الثقات: ٢٤٤، تهذيب التهذيب ٣|٤٨.

أماليه[١] من طريق أبي عبد الله الحسين بن عليّ عليهما السلام ، عن أبيه عليه السلام ؛ قال أبو جعفر رحمه الله: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله الغضائري، قال: أخبرنا محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، قال: أخبرني أبي، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن إبراهيم الليثي، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد الهمدانيّ، قال: حدّثنا يعقوب بن يوسف بن زياد، حدّثنا أحمد بن حمّاد، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفرٍ الباقر عليه السلام ، عن عليّ بن الحسين عليه السلام ، عن الحسين بن عليّ عليه السلام ، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة الحكمة وأنت يا عليّ بابها.. الحديث.

وقد تبيّن ممّا ذكرنا أنّ حديث أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ثابت بلا ريب ولا شبهة، فالمنازع في ذلك مكابرٌ متعنّتٌ، لا ينبغي الإصغاء إلى هذيانه، ولا إلقاء السمع إلى زخرف قوله وبيانه.

وإذا لم تر الهلال فسلّم * لأُناسٍ رأوه بالأبصار

* * *

---

(١) أمالي الطوسي: ٤٣١ ح ٩٦٤.